قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

Measure The Impact Of Economic Openness on Growth In Algeria During The Period 1990-2016

الدكتور ساطور رشيد / أستاذ محاضر قسم أ

طالبة دكتوراه: عزاز سارة

جامعة لونيسي علي البليدة -02-

satour_rachid@hotmail.com

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) إذ يعتبر الانفتاح الاقتصادي من أهم الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي ، وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي. الجزائر كغيرها من الدول النامية أولت أهمية كبيرة لموضوع النمو الاقتصادي من خلال قيامها بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي عملت على ترقية قطاع التجارة الخارجية ، قصد التخلص من إشكالية أحادية التصدير التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، وضمان تمويل الدائم و المستمر . فلذا سنحاول من خلال هذا البحث أن نقيس هذا الأثر باستخدام بعض الأدوات والطرق القياسية بدء بمعالجة البيانات الاحصائية ثم استخدام سببية **لانجل- غرانجر** وبعض الاختبارات وصولا إلى النتائج ثم التوصيات

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي ، النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، سببية انجل غرانجر.

Abstract:

The objective of this study is to measure the impact of economic openness on growth in Algeria during the period 1990-2016. Economic openness is considered one of the most important pillars of economic growth and development through its openness to the world and the adoption of the policy of industrialization for export.

Algeria, like other developing countries, gave great importance to realize an economic growth through a series of economic reforms that promoted the foreign trade sector in order to eliminate the single-export problem which characterize the Algerian economy

Key words: Economic openness, Economic growth, The case of Algeria, Angel Granger causality.

مقدمة:

يعد الانفتاح الاقتصادي من ضروريات المجتمع المعاصر لمواجهة مطالب واحتياجات الشعوب و المجتمعات و التكتلات على اختلاف أنواعها، وقد احتل بذلك مكانة مرموقة في تاريخ العلاقات الدولية حيث يعتبر أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، و انتهاج سياسات اقتصادية عديدة من أجل التصدير واستيراد رأس المال الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، لكن من المتوقع أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تعرض اقتصاديات الدول النامية إلى ضغوطات عديدة وخاصة بتوجه الاقتصاد العالمي نحو ظهور تكتلات إقتصادية كبرى، وهذا سيحد من فرص هذه الدول في التصدير إلى دول هذه التكتلات ما لم تقم بتطوير إنتاجها وزيادة كفاءتها لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى المشتركة في التكتل.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، كما يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي. ونظرا لأهمية معرفة و تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، و ذلك للوصول إلى صياغة و تحديد دوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الأخرى، حيث يعتبر الانفتاح الاقتصادي ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

اهتمت الجزائر مثل باقي دول العالم بموضوع النمو من خلال قيامها بجملة من الإصلاحات الاقتصادية مست مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التجارة الخارجية، ولقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، و تبنيها نظام اقتصاد السوق كأسلوب لها. في ظل هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني و التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية في مجال التجارة الخارجية، قمنا بصياغة الاشكالية التالية : **ما مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟ .**

فرضيات البحث

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية و الأسئلة الفرعية ضمن الفرضيات التالية:

-لقد تعددت النظريات المفسرة للانفتاح ، و توجد علاقة طردية بين الانفتاح و النمو الاقتصادي.

-للانفتاح أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

-يساهم الانفتاح إيجابيا على النمو الاقتصادي.

أهداف البحث

-إعطاء المفاهيم الأساسية للانفتاح و النمو الاقتصادي وفق الفلسفة الاقتصادية الكلية ، مع محاولة استعراض أهم النظريات المفسرة لهما ، و كذا تحديد حجم العلاقة بينهما.

-محاولة تحليل واقع الانفتاح الاقتصادي ، و كذا إبراز واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

-إبراز تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي ، و تحديد درجة فعاليته.

المنهج المستخدم في البحث:

من أجل الإجابة على المشكلة المطروحة ، نستخدم المنهج الوصفي التحليلي وأدوات القياس الاقتصادي حيث نقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من الانفتاح و النمو الاقتصاد، و تحديد العلاقات و الروابط فيما بينهم، و سرد مراحل و تطور الانفتاح الاقتصادي في الجزائر . ثم التركيز على الجانب القياسي ، حيث نقوم بتحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي و ذلك باستخدام اختبار جرانجر Granger Causality Test ثم قياسها و تقديرها باستعمال برنامج Eviews 4 .

مما سبق ذكره نقوم بمعالجة البحث وفق الخطة التالية :

أولا: الإطار النظري للبحت.

ثانيا: واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

ثالثا: الجانب التطبيقي للبحث.

أولا:الإطار النظري للبحث

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى المفاهيم الأساسية للبحث ، وذلك بإعطاء تعاريف وخصائص كل من مصطلح الانفتاح الاقتصادي والنمو، وكيفية قياسهما وتوضيح العلاقة التي تربطهما كما نتطرق إلى أهم النظريات الحديثة المفسرة لكل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

1- مفاهيم أساسيات حول مصطلح الانفتاح الاقتصادي والنمو

1.1-مفهوم الانفتاح الاقتصادي: الانفتاح الاقتصادي كلمة اقتصادية تدل على وجود حالة سابقة من الانغلاق يأتي الانفتاح نفيا لها، فهذا المصطلح يعبر تارة عن تحرير الاستثمار، كما يشير الانغلاق الاقتصادي عن تقييد الاستثمار، وتارة يعبر الانفتاح الاقتصادي بالسماح للرأسمال المحلي والأجنبي بالنمو في المقابل تقييد نموه بمجالات معنية. حيث أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ الحرية الاقتصادية التي ظهرت في العصور الوسطى، و تتميز بفرض قيود عديدة على التجارة وجاء لفظ الانفتاح بعد ذلك ليحرر التجارة من قيودها تحت شعار "دع التجارة وشأنها" مما اضطر إلى عدم تدخل الدول في الحياة الاقتصادية، ومن ثم نشأ بما يعرف بنظام التعريفة الجمركية وأصبح يفرض على الحكومات أن لا تفرق بين السلع المنتجة في الخارج والسلع المنتجة في الداخل[1].

2.1- أهداف الإنفتاح الإقتصادي: يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية[2]:

- زيادة الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية مع إدخال الأساليب العلمية الحديثة في مختلف جوانبه والحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية و إستعمال أحدث أساليب علمية ووسائل تكنولوجية وكذا تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم إستكمال حاجة الإستهلاك منها حاليا عن طريق الإستيراد أو تقليل كمية المستوردة منها بقدر الإمكان .
- توفير إحتياجات ومطالب السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة و هذا من خلال تنويع مصادر التصدير والإستيراد لتحقيق الإستقلال للتجارة الخارجية .
- زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة من قطاع السياحة بإعتبارها من أهم القطاعات التي تحقق دخلا من العملات الأجنبية.

3.1- مضمون الانفتاح الاقتصادي: تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ، كما هي همزة وصل وقناة تربط بين جميع دول العالم. وأن العمليتين الأساسيتين في التجارة الخارجية هما التصدير والاستيراد، حيث تقومان على تبادل الفائض من المنتجات السلعية و الخدماتية بين مختلف الدول والمناطق الجغرافية[3].

1.3.1- الصادرات: هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن الغير المقيم إذ كان متواجد في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، بصفة أخرى تمثل الصادرات إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي. لذلك يعتبر التصدير ضرورة رهن الربح والنجاح لكل مؤسسة منتجة للسلع والخدمات وكذا الوسطاء والمتفاوضين. للحصول على مكانة في التجارة العالمية يجب أن تكون هناك صادرات نوعية وجودة المنتوج والخدمات المعروضة للمنافسة، كي تقوم دولة ما للسيطرة على التجارة العالمية تتبع خطوات محكمة ومدروسة وقبل الدخول إلى السوق يجب التأكد من نوعية وجودة المنتجات والسلع المخصصة للتصدير. كذلك معرفة ورسم قواعد التصدير وتفادي بعض العقبات أو الأخطاء التي يمكن ارتكابها لمعرفة الأسواق الخارجية، يجب الاعتماد على العارضين والمستوردين ذوي الأسماء والمكانة والسلطة القوية في السوق وهذا الأخير يعتبر عنصرا مهما يسهل نجاح عملية التصدير ومعرفة حقيقة ووضعية الزبون وبلده ومعرفة قوانين ذلك البلد المستورد (قانون الجمارك ، قوانين المنتوج، ضرائب....) وللحصول على هذا النوع من المعلومات يجب الاستعلام من المتعاملين والمصدرين لنفس البلد وكذلك الغرفة التجارية.

2.3.1- الواردات: هي عبارة عن عملية إدخال إلى بلد ما منتجات أجنبية، أي شراء سلع وخدمات من الخارج وإدخالها إلى السوق الوطنية وهناك نوعان: - الواردات الملموسة كالسلع - الواردات غير ملموسة المتمثلة في الخدمات السياحية. ونعني بالواردات أيضا: هي ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج يعتبر تسربا من تيار الإنفاق الكلي، حيث يؤدي ذلك الإنفاق إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيد قوة في الخارج.فهي لا تساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري، بل تقوم الدولة بتخصيص ميزانيات الانفاق على الواردات وتستورد ما تحتاجه من مواد، مثل الدول النامية تستورد السلع الاستهلاكية بكثرة ، وسلع وسيطة وسلع تجهيزية.

4.1- مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي: حسب اطلاعنا للأدبيات الاقتصادية لهذا العنصر، هناك العديد من مؤشرات الانفتاح الاقتصادي ، سنحاول التركيز على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي على مستوى انتشار الحواجز الجمركية ، والتي سنعتمد عليها في الجانب التطبيقي للبحث والمتمثلة فيما يلي:

1.4.1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي: تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي. يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية [4]، ودرجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به ، أو درجة انفتاح عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي [5]:

$$MXPIB = \frac{\sum(X + M)}{PIB} \times 100$$

حيث: X تمثل الصادرات وM تمثل الواردات و PIB يمثل الناتج الوطني الداخلي. يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ، ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي ، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

2.4.1- مؤشر التبادل التجاري: يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة الانفتاح لبلدا ما ، فارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى زيادة الانفتاح من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، و انخفاضه يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة. يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة للصادرات، فارتفاعه عن المائة يعني أن الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات.

5.1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين ، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي. كما يعرف الاقتصادي " S.Kuznets " في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي" بأنه أساساً ظاهرة كمية ، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي. وبالتالي يمكن تعريف النمو بأنه الزيادة في الدخل الاجمالي، مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و يمكن أن نستخلص مما سبق ما يلي:

1- زيادة في الدخل الإجمالي للبلد يترتب عنها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي.

2- يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من دخل حقيقي، مع عزل أثر معدل التضخم.

3- أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، وهذه الزيادة تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.

6.1- قياس النمو الاقتصادي: هي مختلف الوسائل و المعايير التي من خلالها نستطيع التعرف على ما حققه المجتمع من نمو اقتصادي، فيمكن قياسه بـ:

- **الناتج الحقيقي** :النمو الاقتصادي يمثل التغير في الناتج المحلي الحقيقي بين فترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس.إلا أن هذا المقياس رفضه البعض لأن زيادة الدخل قد تؤدي لبلوغ نتائج إيجابية،فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر
- **متوسط الدخل(الدخل الفردي):** هو المقياس الاكثر استخداما و صدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، يوجد طريقتين لقياس معدل النمو على المستوى الفردي.

1.6.1- معدل النمو البسيط: يقاس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى بواسطة العلاقة التالية:

$$CMs = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100$$

CMs معدل النمو البسيط وY_t متوسط الدخل الحقيقي في السنة t و Y_{t-1} متوسط الدخل الحقيقي في السنة t−1.

2.6.1- معدل النمو المركب: يقاس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بطريقيتن وهما:

- **طريقة النقطتين** : صياغتها تكون كالتالي:

$$Y_n = (1 + CMc)^n$$

$$CMc = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

حيث: CMc معدل النمو المركب ، N الفرق بين أوّل و آخر سنة في الفترة، Yo الدخل الحقيقي لسنة الأساس ، Ynالدخل الحقيقي لآخر فترة N.

- **طريقة الإنحدار:** صياغتها تكون كالتالي:

$$CM_{ct} = Ln(Y_t) - A \leftarrow Ln(Y_t) = A + CM_{ct}$$

$Ln(Y_t)$ اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t، A ثابت، t الزمن، CM_{ct} معدل النمو المركب في السنة t.

7.1- النظريات الحديثة للانفتاح الاقتصادي:

1.7.1- ليندر والتبادل الدولي: لقد اهتم ليندر بالتجارة الخارجية في إطارها الديناميكي بحيث ركز على الوضع الاقتصادي و اعتبر أن الطلب المحلي على السلع أحد المحددات الأساسية للصادرات و الواردات المحتملة.

2.7.1- فرنون و دورة المنتج: حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الو.م.أ مما يسمح لها بتطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى ، و هنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي[6]:

- مرحلة الإنتاج تبدأ بتصنيع المنتوج في الو.م.أ و ذلك لارتفاع مستوى الدخل و تكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد يصاحبه إنتاج جديد يجعل تسويقه في السوق المحلية ضعيف لأن تكاليف عالية.

- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات و هذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار التقنيات و فنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية و لا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق التكاليف النقل.
- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة و هنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور.

3.7.1- جونسون و الديناميكية العامة للتبادل الدولي: جاءت هذه النظرية لتجمع بين طرح ليندر و فرنون ، يعتمد جونسون في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر و أولين و كذلك سمات تحليل النمو كعملية معممة لتراكم رأس المال ، حيث حاول جونسون شرح خلق و اختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية في ثلاث نقاط.

- تعديل عناصر الإنتاج التي ستؤدي إلى إدخال عوامل جديدة على التفسير المزايا النسبية و التعديل يكون بتوسيع رأس المال .
- اعتبر أن القيود على التبادل لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر على موقع و تنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج.
- اعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية لأن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل وهذا الارتفاع ضروري لفهم سبب ظهور واختفاء المزايا النسبية.

رغم الأهمية البالغة التي يكتسبها تحليل جونسون الذي يشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقته بالميزة النسبية و التي ينعكس و جودها من خلال القيود المفروضة على التوازن الداخلي والخارجي، إلا أن تحليله كان جزئي لأنه اكتفى بالمنتوجات الصناعية فقط و اعتمد على المشاهدات و الملاحظات دون أن تفسر الظواهر التي ترتبط بينهما و بين سير الاقتصادي بصفة عامة.

8.1- النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي: تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدارسات التجريبية لنظريات النمو[7] أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية[8] ، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.

- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة، ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري – الخبرة والتعليم– التقدم التكنولوجي– الفني – والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث.

9.1– علاقة الانفتاح الاقتصادي بالنمو: يعد الانفتاح الاقتصادي محرك أساسي للنمو فمن المعلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي ، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية،الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحلين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لابد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم و تخفيض النفقات و رفع مستوى الإنتاج و تحسين جودته، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطا لازما للوصول إلى الأسواق الخارجية. أكدت دراسات[9] عديدة على أن للانفتاح الاقتصادي علاقة وطيدة مع النمو. كدراسة Balass (1991) التي أوضحت أن الصادرات هي محرك النمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة الخارجية المطبق هو دليل توجه التجارة المعرف على أساس الإختلاف بين الصادرات الفعلية المتنبأ به ودلت النتائج على الدول التي تتبع سياسة الانفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو.

ثانيا: واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

بعد انهيار أسعار النفط (1986) ، عرفت الجزائر تقلبات في سياستها فقامت السلطات العليا للبلاد بتحرير التجارة الخارجية عن طريق التقليل التدريجي للقيود الإدارية والتخلي عن الإجراءات التقليدية التي كانت تتحكم في مبادلاتها التجارية الخارجية ، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بواقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر.

1–أسباب ومراحل تحرير التجارة الخارجية:

1.1– أسباب تحرير التجارة الخارجية: يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات والإصلاحات الاقتصادية ، ونتيجة تدهور حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانيات و التسعينات من القرن الماضي [10] ، حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد الكيان الاقتصادي القائم ، كما تميزت تلك المرحلة بتدهور اقتصادي حاد مما أدى إلى ضعف معادلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم ، ومن ثمة تبني الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية ، حيث لجأت إلى صندوق النقد الدولي وإمضاء اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول (1989) و بإتباع عدة شروط أهمها : بناء سياسة نقدية أكثر حذرا ، تقليص العجز الميزاني ، إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

1.1.1-أهداف الإصلاحات: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تصفية بعض المؤسسات القطاع العام العاجز لصالح القطاع الخاص.
- تشجيع القطاع الخاص ليأخذ المبادرة في تطوير النشاط الاقتصادي.
- محاولة التخصيص الأمثل للموارد من خلال انتهاج قواعد وآليات السوق الحر.
- تخفيض المديونية وتحسين أداء القطاع المالي و عصرنة الجهاز المصرفي.
- تنشيط الصادرات وتوسيعها.

2.1.1-ركائز تحرير التجارة الخارجية:

أ-**الخصخصة:** شرعت الجزائر في تنفيذ عملية الخصخصة كحتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني [11] وذلك بتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي قصد تحجيم دور الدولة مقابل تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة أو ملكية المؤسسات العمومية. فتبني الدولة الجزائرية لهذا الأسلوب جاء كذلك نتيجة تراجعها على النظام التسييري الاشتراكي ، ومحاولة ربط اقتصادها بالاقتصاديات العالمية.

ب-**ترقية الاستثمار:** إن المرسوم (93-12) الصادر في أكتوبر 1993 ، والمدعم بالمرسوم سنة 2001 جاء لتكرس فكرة تحرير وترقية الاستثمار في الجزائر، فقد حل هذا القانون محل النصوص القانونية التي كانت تتناول موضوع استثمار الشركات الاقتصادية المختلطة ، وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال ووفرت كافة الشروط من أجل جلب الاستثمارات ، سواء من حيث الموارد الطبيعية أو الإمكانات البشرية ثروات سياحية ، مناطق صناعية ، معدات استهلاك ، كل ذلك في سبيل رفع معدلات الاستثمارات.

جـ-ترقية الشراكة: لقد أصبحت الشراكة الأجنبية الشغل الشاغل للتوجهات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر[12]، إذ أصبح فتح القطاع العام أمام المنافسة عملية حتمية يفترض أن تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسات المعنية ، شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الأورومتوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة(10٪)، واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية لمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي.

2.1-مراحل تحرير التجارة الخارجية:

1.2.1-مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:لقد أقر قانون المالية التكميلي (1990) لأول مرة منذ تكريس الاحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها[13]، إذ أصبح استيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية و الصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين في الجزائر، و هذا بفضل قانون النقد و القرض (1990)، الذي أدى إلى إلغاء إجراءات التنظيمية متعلقة بحسابات المصدرين بالدينار القابلة للتحويل. وبخصوص الصادرات فقد تم تطبيق نظام

حصر العملات الأجنبية 100% لأغلب الصناعات والخدمات ، كما أنه يمكن للمؤسسات العمومية المصدرة في إطار هذه الآلية أن تحتفظ بمكتسباتها من العملات الأجنبية ، واستعمالها لتمويل وارداتها ضمن إطار البرنامج العام للاستيراد.

2.2.1-مرحلة التحرير الجزئي(1990-1993): تم إدخال نظام الشركات الامتياز وشركات البيع الجملة (قانون النقد والقرض (90-10)) وذلك لتفكيك الاحتكار والسماح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية، وبالتالي أصبح لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي، وقد تم إلغاء تراخيص الاستيراد والسماح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وفق ما نص عليه القانون، وقصد تحويل قابلية تحويل الدينار الجزائري، قامت الحكومة سنة 1991 بتخفيض قيمة الدينار سنة كإجراء أساسي في اتفاق "ستاندباي" وهذا للحد من الآثار التضخمية الناتجة عن انزلاق الدينار منذ سنة 1987. استمرت عملية التحرير، إذ ظهر نظام تجاري جديد (حسب قانون المالية لسنة 1990) وكان أول الخطوات لتبديل النظام القديم والمتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد PGI ، وميزانية العمل الصعبة، وتعويضه بمخطط تمويلي خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة. إلا أنه في بداية تحرير عمليات الاستيراد ظهرت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك بسب التطبيقات العشوائية غير المدروسة، حيث انخفضت عائدات العملة الصعبة، وهو ما ساهم في زيادة الديون الخارجية.

3.2.1-مرحلة التحرير التام:

أ- **إجراءات تحرير التجارة الخارجية:** لقد تضمن البرنامج الاقتصادي (1994) إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية[14] و ذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، بتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، و من تم فتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية ، حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم "94-20" المؤرخة بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم "91-37" يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد.

ب- **برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول (1994-1995):** قامت الجزائر بمجموعة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المرتبطة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وبفعل هذه الاصلاحات تحسنت معظم المؤشرات، حيث استعادت وتيرة الاقتصاد وانخفاض معدلات التضخم وكذا التقليص من عجز الميزانية وتحسن وضعية ميزان المدفوعات مما أدى إلى ارتفاع احتياطي العملة الصعبة من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.64 مليار دولار سنة 1994.

جـ- **برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998):** ركز هذا البرنامج على متابعة تحرير التجارة الخارجية عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا تطوير نظام الصرف بإقامة سوق الصرف ما بين البنوك سنة 1995، والعمل على تخفيض مستوى الحماية الجمركية

والحدود القصوى للتعريفة الجمركية من 50٪ في سنة 1996 إلى 45 ٪ في 1997 كما أصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية ابتداءا من جوان 1996. واعتمد على بعض السياسات أهمها: إصلاح السياسة النقدية للحد من التضخم، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف بإلغاء رخص التصدير وبعض الواردات، تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية من خلال مخطط إعادة الهيكلة وبرنامج الخوصصة، إصلاح النظام الضريبي بإلغاء إعفاء الرسم على القيمة المضافة على العديد من الموارد وفرض الضريبة على المداخيل غير القارة.

د-**تعميق الاصلاحات على قطاع التجارة الخارجية:** شهد تشريع وتنظيم التجارة الخارجية بعد الألفية الثالثة عدة إصلاحات بدءا بتخفيض التعريفة الجمركية إلى 40% سنة 2001 ثم تبعه تخفضا آخر كحد أقصى وصل إلى 30% سنة 2002، كما تم صدور عدة أوامر تخص الانتاج الوطني وحمايته والتي تأخذ شكل التدابير الوقائية أو التعويضية أو مضادة للإغراق، حيث تم نشر القرارات رقم 81،80،79 المؤرخة في 30 فيفيري 2007 المتعلقة بتحديد تقنيات وإجراءات تنظيم التحقيق في مجال الحق التعويضي، كما تم صدور الأمر 03-04 والمتعلق بترقية الصادرات، وتوصلت جهود الحكومة الجزائرية في إقامة التشريعات التنظيمية المؤطرة للتجارة الخارجية على نحو يتلاءم وإستراتيجية التحرير والتي نذكر منها ".....إلزام الشركات التجارية الأجنبية بإشراك المؤسسات الجزائرية المستوردة في رأسمالها بـ 30% على الأقل، بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 09-429 الذي يتضمن إنشاء لجنة متابعة التجارة الخارجية وتحديد تشكيلها ومهامها وتطبيقها.

2- مظاهر الانفتاح الاقتصادي: أصبح الاقتصاد العالمي يتميز بخاصيتين أساسيتين ، الأولى إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أساس ما تفرضه العولمة الاقتصادية ومؤسساتها، والثانية هي اتجاه دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها لخدمة مصالحها، وهو ما ينطبق على الجزائر بتوقيعها لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية من جهة، وكذا محاولتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى.

1.2- الشراكة الأورو جزائرية: نظرا لعدة أسباب جغرافية وسياسية واقتصادية يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر، حيث تبلغ نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة نحو السوق الأوروبية حوالي 70٪ من مجموع الصادرات، كما أن 60٪ من الواردات الجزائرية مصدرها السوق الأوروبية. هذا مما أدى بالجزائر إلى التفاوض مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مند بداية السبعينات، محاولة في ذلك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تم توقيع على مسودة اتفاقية الشراكة[15] سنة 2002 وصادق عليها البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر من نفس السنة ومضمون هذه الاتفاقية هو محاولة بناء شراكة يسعى من خلالها فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدءا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

2.2- اثر اتفاقية الشراكة على النمو الاقتصادي في الجزائر: إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية بفعل اتفاق الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية مباشرة لإيرادات الميزانية العامة، كما أنه من المتوقع أن تكون له خسارة غير مباشرة نتيجة لأثر تحويل التجارة والمتمثل في إحلال الواردات القادمة من أوروبا بدل واردات الدول الأخرى، غير

أن هذا الإحلال متوقف على درجة الإحلال بين السلع، وبالإضافة إلى هذين الأثرين فإن رفع الحماية على بعض القطاعات سيؤدي بها إلى الخروج من المنافسة مما يترتب عنه أضرار وخيمة على الاقتصاد الوطني عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة، غير أن تحرير المبادلات بفعل اتفاق الشراكة سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المنتجين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة، مما يحسن من القيمة المضافة لهذه المؤسسات ونتائجها كما يشجع الصادرات ويؤدي إلى تحقيق وفرات الحجم بفعل الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

3.2- الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: ترغب الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [16] لرفع المستوى المعيشي لها، وتحسين معدلات النمو عن طريق الامتيازات التي تقدمها المنظمة للبلدان النامية، غير أنه يجب تحقيق مجموعة من الشروط للانضمام والتي تنعكس ايجابيا وسلبيا على اقتصادها. ففي هذا الشأن مرت الجزائر من خلال سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل اهمها : المرحلة الأخيرة التي بدأت سنة 2004، حيث وقعت الجزائر على خمسة اتفاقيات ثنائية ويتعلق الأمر بالاتفاق مع كل من البرازيل، الارغواي، كوبا، فنزويلا، سويسرا، وفي جانفي 2008 قامت مجموعة العمال المكلفة بدراسة موضوع انضمام الجزائر بدراسة مشروع التقرير المراجع حول التجارة الخارجية للجزائر والإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية لموائمة الإطار القانوني مع قواعد منظمة التجارة، إذ اعتمدت الجزائر على قوانين جديدة في مجال العراقيل التقنية التي تواجهها التجارة. غير ان لم يؤدي ذلك إلى اتفاق رسمي لإنضمام الجزائر إلى المنظمة[17]، كون أن دراسة النظام التجاري لازلت متواصلة من قبل أعضاء المنظمة وإلى غاية 2013 اجابت الجزائر على 1953 سؤال تتعلق أغلبيتها بمعلومات مرتبطة بالقوانين والتنظيمات بالتجارة السارية والتوجيهات الخاصة بنظام التجارة الخارجية.

4.2-انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

1.4.2- الآثار الجانبية المتوقعة:

1-رفع مستوى تنافس الاقتصاد الوطني من خلال نقل التكنولوجيا نتيجة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المنافسة، وانخفاض فاتورة استيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية.

2-تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال إيجاد منافذ تسويق المنتجات.

3-تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير.

4-رفع مستوى نظام التجارة الخارجية وإصلاحه إلى المستوى المطلوب دوليا.

2.4.2- الآثار السلبية المحتملة:

1-تزايد حدة المنافسة الأجنبية مما يؤثر على بعض القطاعات نتيجة ضعف المؤسسات الوطنية التي تتميز بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التكنولوجية المستخدمة.

2-إلغاء القيود التجارية يمثل خطرا على الصناعات الوطنية وخاصة الناشئة منها.

3-تراجع إيرادات الخزينة العمومية نتيجة التفكيك الجمركي مما يقلص من الموارد الموجهة إلى المشاريع المخصصة لدعم النمو الاقتصادي.

4-زيادة العجز في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية.
5-خروج قطاع الخدمات من المنافسة نتيجة ضعف هذا القطاع في الجزائر

ثالثا: الجانب التطبيقي للبحث

سنحاول من خلال هذا المحور قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر للفترة: 1990-2016، باستخدام أدوات الاحصاء الوصفي وكذا الأسلوب القياسي، محاولين في ذلك الإجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى نتائج دقيقة تفسر لنا واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثيره على النمو.

1- التحليل الوصفي لتطور الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو خلال فترة (1990-2016):

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو عن طريق تقييم التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي.

1.1-تقييم التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2016): تعد هذه المرحلة من أهم مراحل الانفتاح الاقتصادي والمتمثلة أساسا في تحرير التجارة الخارجية، فالجدول التالي يوضح لنا تطور التجارة الخارجية المقاسة بحجم الصادرات وكذا الواردات ورصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (01): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
1994-1990	255117,00	247456,40	-7660,60
1999-1995	640240,18	743153,18	102913,00
2004-2000	1155249,70	1872661,92	717412,22
2009-2005	2552907,40	4191739,22	1638831,82
2016-2010	4984527.88	4933810,70	-50717.18

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام احصاءات الديوان الوطني للإحصاء ONS

يتضح من نتائج الجدول رقم (01) ، أن رصيد الميزان التجاري عرف عجزا خلال الفترة 1990-1994، ويعود هذا إلى نتيجة انخفاض الصادرات الممثلة في قطاع المحروقات حيث في بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية سنة 1994 سجل رصيد الميزان التجاري أول عجزا بمقدار 81936- مليون دينار ثم ارتفع العجز إلى -83052 مليون دينار سنة 1995 ويرجع سبب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول من 20,4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 16,3 دولار في بداية 1994 ، مما دفع بالحكومة إلى تقليل وتقييد وارداتها من مختلف السلع ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية مما أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية ، واللجوء إلى إعادة جدولتها ، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل أيضا إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي.

بعد سنة 1995 تحرر رصيد الميزان التجاري وحقق فوائض متتالية وإن كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا ، حيث سجل عجزا في الميزان التجاري قيمتة 3822.2- مليون دينار، بسبب تدهور كبير في أسعار النفط والتي وصلت إلى 12,94 دولار للبرميل الواحد ، بعدما كانت 19,94 دولار للبرميل عام 1997، لتنخفض بذلك قيمة الصادرات بـ 22.1% مقارنة مع سنة 1997 لكن هذا الانخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 ، و تم تحقيق في هذه السنة فائض تجاري معتبر وصل إلى حوالي 879528,8 مليون دينار، ثم انخفض في سنتي 2001 و 2002 برصيد 620220,9 مليون و 446619,4 مليون دينار على التوالي نتيجة انخفاض أسعار البترول.

بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2003 و إلى غاية بداية الثلاثي الرابع من سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل سنة 2006 إلى حوالي 2286205,6 مليون دينار، ويرجع الفضل في ذلك وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط والتي حطمت رقما قياسيا، غير أن في سنة 2009 سجل انخفاضا في رصيد الميزان التجاري حيث بلغت قيمته 57916,89- مليون دينار، وهذا نتيجة الكساد الذي أصاب العالم بعد الأزمة المالية العالمية و مع التحسن المستمر للاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار البترول ارتفعت الصادرات خلال الفترة 2010-2012 وانعكس ذلك على تحسن رصيد الميزان التجاري بنسبة 22,74% سنة 2012 بالمقارنة مع رصيد الميزان التجاري لسنة 2009. أما الفترة الأخيرة كما هو موضح في الجدول اعلاه سجلنا عجزا في الميزان التجاري بمقدار - 50717.18 مليون دينار وهذا راجع إلى سبب تدهور اسعار النفط في بداية سنة 2014 أين سجل انخفاضا في نسبة الصادرة بقيمة 25.56% سنة 2015، كما انخفضت نسبة الواردات بـ 8.02% سنة 2016.

2.1- مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو الاقتصادي والمقاس بالناتج المحلي الاجمالي أو بمعدل الناتج المحلي الاجمالي من أهم مؤشرات الأداء النشاط الاقتصادي إذ يحدد مدى قدرة النظام الاقتصادي على خلق فائض لتغطية الإنفاق الداخلي و الخارجي. فلذا رغم التحسن الذي حققته الجزائر في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ما زالت بعيدة على المستوى المطلوب. وهذا يعكس مستوى أداء النشاط الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (01) : تطور GDP وMX في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

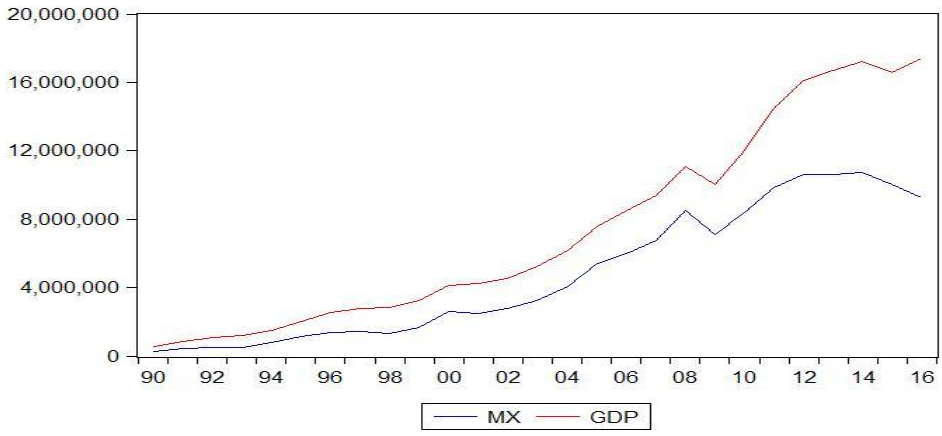

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS 9.0 والبيانات الاحصائية للديون الوطني للإحصاء ONS
GDP حجم الناتج المحلي الاجمالي. MX مجموع الصادرات والواردات (احد مقاييس درجة الانفتاح الاقتصادي).

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن كل من الناتج المحلى الإجمالي وكذا مجموع الصادرات والواردات لهما نفس المنحي، والملاحظ أن في سنة 1990 حقق **GDP** نمو قدره 0.8% لتصل النسبة إلى 3.8% سنة 1995، حيث تعتبر الفترة (1990-1995) أسوء فترة عرفها النمو الاقتصادي في الجزائر، والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول وبداية الأزمة السياسية والأمنية التي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تحسنت معدلات النمو الاقتصادي في السنوات (1996-2000) فقدرت سنة 1996 ب 3.7% و 5.1% ، 3 % سنتي (1998-1999) وهذا راجع إلى بداية استقرار أسعار البترول وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات أحسن من المعدلات السابقة ، وذلك في الفترة الممتدة من (2001-2005) ، فكانت نسبة النمو 7.0%، 16.3%، 17.07% خلال السنوات (2002-2003-2004) بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وانتعاش أداء القطاع العام و الخاص، ثم تراجعت معدلات النمو فكانت 2.5%، 2.4% ، 3.3%، 2.8% خلال سنة (2006-2009-2010-2011) على التوالي، وهذا بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية، أما بالنسبة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات فقد حقق نموا قدره 2.8% لسنة 2006، 0.8% سنة 2007، ليرتفع بعد ذلك إلى غاية 4.9% سنة 2010، وهذا بفضل انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة خاصة في مجال المؤسسات الصغرى و المتوسطة ، وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، أما قطاع البناء والأشغال العمومية حقق نموا بقدر 11.6% سنة 2006 ، و 9.8%سنتي (2007-2008) و 2.9%، 9.03% في السنوات (2009-2010)، وهذا راجع إلى البرنامج الضخمة التي أنجزتها الدولة و المندرجة ضمن التهيئة المحلية ، وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة لسنة 2011 فقد حقق نمو قدر ب 6.1% خارج قطاع المحروقات لاسيما منها قطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعية ، ليسجل نمو الاقتصادي سنة 2013 ارتفاعا طفيفا بنسبة 3.5% وهذا راجع الى تأثيره بالقطاع خارج المحروقات والذي حقق ارتفاعا بنسبة 7.1% مقابل 6.1% سنة 2011 ولاسيما منها قطاع البناء و الأشغال العمومية و الصناعة.

3.1- قياس درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016: سنحاول من خلال هذه النقطة تحليل درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر دراجة الانفتاح والمتمثل في نسبة مجموع الصادرات والواردات (التجارة الخارجية) إلى الناتج المحلي الإجمالي والشكل التالي يوضح لنا تطور هذه النسبة.

الشكل رقم (02) : تطور نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

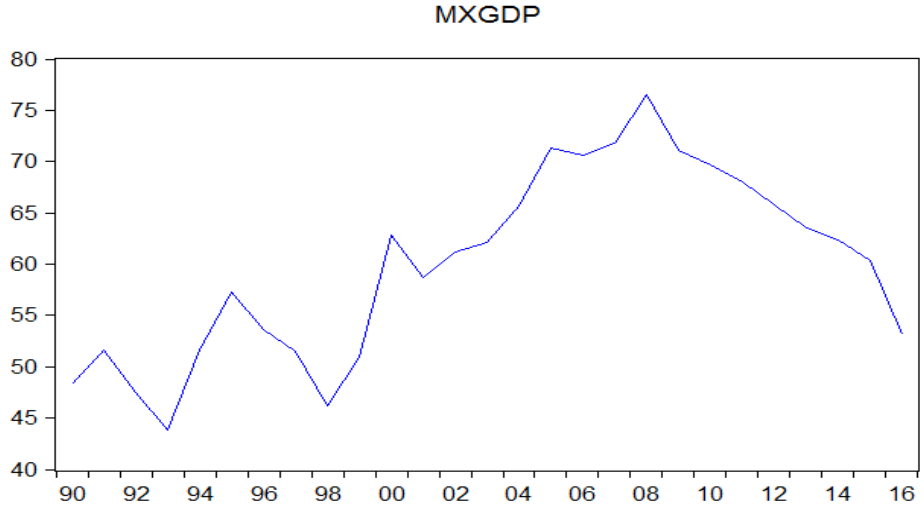

المصدر : من إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS 9.0 والبيانات الاحصائية للديون الوطني للإحصاء ONS

MXGDP نسبة مجموع الصادرات والواردات(التجارة الخارجية) إلى الناتج المحلي الاجمالي (درجة الانفتاح الاقتصادي).

يبين الشكل رقم 02 أن درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر كان يتراوح بين 43.8% و 76.5% خلال فترة الدراسة بينما كان متوسط هذه السنة خلال الفترة 1990-2016 في حدود 60% وهذا ما يعطي دلالة على ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الوطني، كما يوضح الشكل أن هذه النسب المختلفة تدل على قوة ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وانه مفتوح تجاريا. وفي الواقع تعكس نتائج هذا المؤشر المعطيات والظروف التي اتسم بها الاقتصاد العالمي تبعا للتطورات والتغيرات التي حدثت في الكميات المصدرة من المحروقات وأسعارها ، وكذا الاجراءات والسياسات التجارية المطبقة بهدف تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثيرها على الورادات.

2-دراسة سببية لاغرانج وقياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر: سنحاول من خلال هذا العنصر استخدم الأسلوب القياسي في تحليل الظاهرة، حيث نقوم بمعالجة السلاسل الزمنية (متغيرات الدراسة) ثم اختبار السببية لتحديد العلاقات ما بين المتغيرات واتجاهها مع قياس الأثر.حيث نعتمد في قياس النمو الاقتصادي على متغيرة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي GGDPI ومتغيرة MX مجموع الصادرات والواردات لقياس درجة الانفتاح الاقتصادي وكذا الصادرات X والواردات M ومعدل نمو مجموع الصادرات والواردات GMX.

1.2- نتائج اختبار DF و ADF: يتم اختبار سكون السلاسل الزمنية[18] على أساس المستوى level وعلى أساس الفرو قات Différence و باستخدام برنامج Eviews 9.0 والجدول التالي يوضح لنا نتائج اختبار كل من DF (اختبار ديكي فولور) و ADF (اختبار ديكي فولور الموسع)[19] في مختلف المستويات.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار DF وADF لاستقرار السلاسل الزمنية في مختلف المستويات

المستوى / المتغير	المستوى / level			الفروق الأولى /1st differ		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
GGDPI	-	-	-4.61	-	-	-
MX	1.55	¤	¤	-3.71	¤	¤
GMX	-	-	-6.50	-	-	-
X	0.06	¤	¤	-4.67	¤	¤
M	4.08	¤	¤	-2.09	¤	¤
	القيم الحرجة في المستوى			القيم الحرجة عند الفروق الأولى		
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1%	-2.65	-3.98	-4.35	-2.66	-3.72	-4.37
%5	-1.95	-2.98	-3.59	-1.95	-2.98	-3.60
%10	-1.60	-2.62	-3.23	-1.60	-2.63	-3.23

¤ تشير إلى عدم معنوية معامل الاتجاه العام أو الثابت حسب القيم الحرجة لـ Dickey-Fuller المتعلقة باختبار معنوية الاتجاه العام و الثابت أو الثابت فقط للنموذج المقدر, و في هذه الحالة لا تستدعي اختبار استقرارية السلسلة.

بينت نتائج دراسة استقرار السلاسل الزمنية (الجدول السابق) أن كل من متغيرة **GGDPI** و**GMX** مستقرتان عند مستوى level (بوجود اتجاه عام و الثابت), أما بقيت المتغيرات غير مستقرة في مستوى level أي لها جذر الوحدة Unit Root ، مما دفعنا إلى معالجتها باستخدام الفرق من الدرجة الأولى[20] فاستقرت عند الفرق الأول أي أصبحت تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 1% بالنسبة كل من متغيرة MX و X وكذلك M في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

2.2-اختبار العلاقة السببية ما بين متغيرات الدراسة: بعد دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية ومعالجتها (متغيرات الدراسة) تأتي هذه الخطوة والمتمثلة في دراسة العلاقة السببية ما بين المتغيرات باستخدام اختبار غرانجر للسببية، فبعد عدة محاولات للاختبار وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة توصلنا الى نتائج والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): اختبار غرانجر (Granger) للسببية

الفرضية الصفرية	F المحسوبة	الاحتمالية	القرار
DMX لا يسبب GGDPI	4.055	0.034	وجود سببية
GGDPI لا يسبب DMX	0.321	0.729	عدم وجود سببية
X لا يسب GGDPI	5.199	0.015	وجود سببية
GGDPI لا يسبب X	0.463	0.635	عدم وجود سببية
DM لا يسبب GGDPI	2.519	0.107	عدم وجود سببية
GGDPI لا يسبب DM	0.111	0.895	عدم وجود سببية

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS 9.0 والبيانات الاحصائية للديون الوطني للإحصاء ONS

يتبين من خلال النتائج المدونة في الجدول(03) تباين حالات وجود علاقة السببية غرانجر بين المتغيرات الدراسة، علما أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% أي ($F_{cal} > F_{tab}$) نرفض الفرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلةH_1، أي وجود سببية حسب غرانجر. بالنسبة للعلاقة السببية الأولى, يتبن أن الانفتاح الاقتصادي التجارة الخارجية يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي هذا ما يجعلنا نؤكد العلاقة الطردية بينهما، حيث أن النتائج تكشف حقيقة مفادها أن عوائد الصادرات التي تتشكل أساسا من المحروقات ينعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي الاجمالي لاسيما أن الجزائر كغيرها من الدول النامية الأخرى تفتقر إلى قاعدة إنتاجية صناعية متنوعة تساهم في تخفيض نسبة الاعتماد على عوائد الصادرات، التي تلعب دورا حيويا في النمو الاقتصادي حيث يتوقع في مثل هذه الدول أن نسبة كبيرة من العوائد لا توجه للاستثمارات الحيوية و إنما تنفق على المشاريع تنموية مثل المرافق العامة و غيرها من البنية التحتية. كما نلاحظ من خلال الجدول غياب العلاقة السببية بين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي والواردات، أي أن هذا الأخير لا يؤثر على النمو الاقتصادي، لأن جزء كبير من حجم الواردات موجهة إلى الاستهلاك النهائي (أي تركيبة الواردات معظمها من السلع الغذائية).

3.2- قياس الأثر بطريقة المربعات الصغرى: سنحاول من خلال هذا العنصر قياس أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي عن طريق تقدير النموذج (1) المقترح بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS والذي يؤكد لنا النتائج السابقة:

$$GGDPI_t = C_0 + C_1\, GMX_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: GGDPI معدل حجم الناتج المحلي الإجمالي الفردي، GMX معدل مجموع حجم الصادرات الواردات، U_t الخطأ العشوائي. والجدول التالي يوضح لنا نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS

Variable	coefficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
C_0	4.2996	1.9745	2.1775	0.040
GMX	0.5435	0.0386	14.049	0.000

R^2= 0,85 $\bar{R}^2$ = 0.83 DW= 1.78 F-Stat= 43.81
AIC = 6.34 SC= 6.54

المصدر : من إعداد الباحث، باستخدام برنامج EVIEWS 9.0 .

ويمكن صياغة النموذج المقدر كالتالي:

GGDPI = 4.29966619909 + 0.543564869597*GMX

يتضح من خلال النتائج أعلاه أن النموذج ذو جودة إحصائية عالية وذلك ما أكدته نتائج اختبار Correlogmram of Residuals، حيث بلغت قيمة كل من معامل التحديد العادي و المعدل على التوالي : R^2= 0.85 و $\overline{R}^2$= 0.83 مما يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GGDPI) مفسرة بواسطة المتغيرات (GMX)، والباقي تفسره متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر, كذلك دلت النتائج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

4.2-التحليل الاقتصادي لنتائج اختبار السببية والتقدير: أكدت نتائج اختبار غرانجر على وجود علاقة سببية مباشرة و إيجابية بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي والنمو. ويمكن تحليل النتائج المتحصل عليها في النقاط الأساسية التالية:

- بينت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين (مجموع حجم صادرات والواردات) و (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي) (MX نحو GGDPI) وهذا راجع إلى طبيعة التجارة الخارجية المتميزة بانفتاحها الاقتصادي المرتفع واعتمادها على تصدير منتوج أولي وحيد، والتنوع المفرط في المستوردات، ولكن ما يمكن استنتاجه هو أن أثر الانفتاح على الدول يختلف حسب نوعية السياسة المتبعة والتطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة و نوعية المنتجات التي تصدرها وتستوردها.

- دلت النتائج على وجود علاقة سببية قوية بين حجم الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (X نحو GGDPI) وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على صادرات النفط و الغاز و التي تمثل 97% من مجمل الصادرات مقارنة بصادرات السلع المصنعة والتي تمثل 3%، وبالتالي التغير في أسعار النفط يؤدي إلى التغير في حجم الصادرات مما سيؤثر على درجة الانفتاح الاقتصادي.

- أظهرت النتائج غياب العلاقة السببية بين حجم الواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي (M وGGDPI) وهذا راجع إلى أن نسبة الواردات تتشكل أساسا من المنتجات الغذائية، المواد الأولية التجهيزات، مواد نصف مصنعة، ومواد الاستهلاكية الصناعية، وهذا ما يعطي مؤشر خطير للاقتصاد ويتمثل في التبعية للخارج، مما يقيد الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد.

كما أكدت نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): أن متغيرة معدل مجموع الصادرات و الواردات لها تأثير إيجابي على معدل النمو في الجزائر، حيث أن زيادة GMX بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 54.35% و هذا ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وإحداثها، كما لاحظنا أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات.

3- نتائج البحث: يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- كنتيجة تم استخلاصها من المحور المتعلق بالجانب النظري للبحث أن للانفتاح الاقتصادي اهمية كبيرا في تحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية مرتفعة للدول ويلعب دورا اساسيا في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية.
- يعمل الانفتاح الاقتصادي على تخفيض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، ويؤدي دخول تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية، وعلى جانب آخر تؤدي تلك الواردات إلى زيادة عجز الموازين التجارية في الدول النامية.
- حسب مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي المقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 59.43% كمتوسط للفترة 1990-2016 تعكس قوة ارتباط الاقتصاد الجزائر بالاقتصاد العالمي وهذا ما يبين حالة الانكشاف على العالم الخارجي وتعرضه للتقلبات الاقتصادية العالمية.
- يتوقف تأثير سياسة الانفتاح على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، كما توصلنا على أن مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية فصادرات الجزائر ترتكز أساسا على قطاع المحروقات، في المقابل توصلنا إلى أن إستراتجية الاستيراد في الجزائر كان لها أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، حيث تسببت الكثير من المنتجات المستوردة التنافسية (بالأسعار و الجودة) إلى القضاء على المنتجات المحلية، وهذا ما نجم عنه تصفية العديد من المؤسسات العمومية والخاصة.
- الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية المناسبة لتطوير قاعدتها الانتاجية في ظل التحرير الاقتصادي، مما جعل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات متواضعا، وهذا ما زاد من التبعية للمنتج الأجنبي في مختلف القطاعات المنتجة.
- باستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي، بينت نتائج الدراسة القياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو: أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر , حيث كشفت النتائج حقيقة مفادها أن الصادرات تنعكس أثرها مباشرة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفردي.

4- التوصيات:

- اصلاح الجانب التنظيمي للتجـارة الخارجية وجعله أكثر وضوحا وشفافية، لأن هذا الجانب مازال يتلقى الكثير من الانتقادات من طـرف القائمين على المفاوضات المتعلقة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادي لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية وهذا تبعا للمنتجات التي تقوم بتصديرها , ومنه يجب إتباع سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد.
- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الإنتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي , و ذلك من تطوير الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص و استعمال الأساليب التكنولوجية في الإنتاج.
- محاولة دفع متغيرات اقتصادية اخرى محفزة على زيادة الصادرات الجزائرية والمتمثلة أساسا في رأس المال البشري والذي يعد من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، كذلك محاولة تحسين مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

المراجع:

[1] عجة جيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية ، من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية الجزائر 2007 ص 120 .

[2] منتدى ستار تايمز على الموقع الإلكتروني www.startimes.com تاريخ التحميل 2017/12/28 .

[3] محمد يونس ، مقدمة في النظرية التجارة الدولية ، الدر الجامعية بيروت 1987 ص 11.

[4] عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعة تلمسان 2010-2011، ص ص 68 69.

[5] Michel Zabat :Macroéconomie élémentaire paris : Armand colin1996 ,P84.

[6] رشا العصار ، التجارة الخارجية ،دار المسيرة ، الطبعة الأولى الأردن 2002 ص 36 .

[7] LECAILLON, JACQUES, "Nouveaux Regards Sur La Croissance ", Analyses De La S,E,D,E,I,S –N°: 93-Mai 1993,p31.

[8] Mute ,Pierre –Alain- " Croissance et Cycles ,Théories Contemporaines ", Economica, Paris, Année 1994 ,PP 27-34

[9] عبدوس عبد العزيز ، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر و البيئة : الوجه الآخر مجلة الباحث العدد 08-2010 جامعة بشار ، ص ص 152 153

[10] عبد الله بلوناس، برنامج التعدي الهيكلي للاقتصاد الجزائري ، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، وتعظيم مكاسب الإنتاج 2001 جامعة سطيف ص 3.

[11] خالد حامد، الخصخصة: دراسة سوسيوقانونية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، العدد 1، مارس2007، ص164.

[12] حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012–2013 ص 86.

[13] كريم التشاشبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة من صندوق النقد الدولي، 1998 ص ص 36 62.

[14] محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية العدد 23، 2001 ، ص49.

[15] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية وانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد 11 ، 2012، ص 114.

[16] يوسف مسعداوي ، دراسات التجارة الدولية ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2010 ص 134 .

[17] بوشنافة رضا، نموذج قياسي لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق:1990-2014 ، ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 ، سنة 2016، ص 174.

[18] Régis Bourbonnais , << Econométie – Manuel Et Exercices Corrigés >> , Deuxiéme Edition : Dunod , Paris , Anneé 1998 ,P226.

[19] James D . Hamilton ; <<Times Serie Analysis >>; Prenceton ; University Press ; USA ; 1994 ; PP 501-502.

[20] Sandrine lardic & Valérie Magnon, Econométrie Des Sériés Temporelles Macroéconomiques et Financiéres Ed Economica Année 2002, PP 137-138.